

التراث الثقافي في ظل التطور الرقمي وجهود الحماية القانونية

Cultural heritage under digital development and legal protection efforts

مونة مقلاتي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة، مخبر الدراسات القانونية البيئية، (الجزائر)، meguellati.mouna@univ-guelma.dz

تاريخ النشر: 2022/04/27

تاريخ القبول: 2022/02/23

تاريخ الاستلام: 2021/08/15

ملخص:

تناضل الأمم باستمرار لحماية ثقافتها الوطنية، ويمتد ذلك الحرص نحو الدفاع عن التراث الإنساني كموروث مشترك للشعوب، فيما يزداد الضغط بشأن تحقيق هذا الهدف في ظل التقنيات الحديثة، وأساليب الاستغلال غير المشروع لموارد التراث، تحت هدف الربح الاقتصادي، مع قدر من اللامبالاة والإهمال والتدمير الذي يطال تراث شعوب غير قادرة على تأمينه، أو الافتقار للإرادة أحيانا، وضعف الكفاءة والفعالية في التحرك أحيانا أخرى، وهو ما يحتم تأصيلا لحماية التراث، وجعل ذلك في صلب الاهتمام العالمي بتوفير الأمن للقطاع الثقافي، على نحو مساو لحاجة الأفراد في الأمن الشخصي.

تطمح هذه الورقة إلى البحث في جدلية التطور التقني وقدرات حماية التراث، وتوصلت إلى محورية الاهتمام بالشأن الثقافي في عصر التكنولوجيات العالية، أين يجب تعظيم الجانب الوقائي، وأن تكون هناك كفاءة في الحلول، مع الاستفادة من التجارب الرائدة في سياق السعي إلى أمن ثقافي لا يحرم الشعوب من مواردها، ولا يقف عائقا أمام مسيرة العصر الرقمي.

كلمات مفتاحية: التراث؛ الرقمنة؛ تهريب الآثار؛ القرصنة؛ القانون الجنائي.

Abstract:

Nations are constantly striving to protect their national culture, and this concern extends towards the defense of human heritage as a common heritage of peoples, while increasing pressure on achieving this goal in light of modern technologies and methods of illegal exploitation of heritage resources. There is a degree of indifference, neglect and destruction that affects the heritage of peoples who are unable to secure it, with lack of will sometimes, and lack of efficiency and effectiveness in dealing at other times.

This paper reached the centrality of attention to the cultural issue in the era of high technologies, where the preventive aspect should be maximized, and there should be efficiency in providing solutions, with taking advantage of pioneering experiences in the context of seeking cultural security that does not deprive peoples of developing their resources, and does not stand in the way of keeping pace with the digital age.

Keywords: Heritage; Digitization; Antiquities Smuggling; Piracy; Criminal Law.

يتصل الوجود الإنساني بإدراك حالة التعاقب الزمني، وتتميز المنجزات والموروث الثقافي للشعوب، والبناء على ذلك في التطوير وتحسين أحوال المجتمعات، وإحداث قدر من التبادل الثقافي، والاستفادة من ذلك في التمكين للتعامل مع واقع يشهد تحديات كبرى، ومستقبل تسيطر فيه التقنية والتعامل الافتراضي، ضمن ما جعل العالم يوصف بالطبيعة الرقمية، وعلى هذا النحو صار التراث الثقافي جزء من الاهتمامات الأساسية للحكومات والمنظمات الدولية، إدراكا منها بمحوريته في تحديد الهويات، وصياغة أسس التعامل الثنائي ومتعدد الأطراف، بل وتحوله إلى جزء من اقتصاديات الدول، بما في ذلك الاقتصاد العالمي للخدمات، حيث يجري ربط ذلك التراث بأنشطة السياحة والسفر والنمط المعيشي لملايين الأفراد، كما يتحقق التأطير الأكاديمي له في الجامعات ومراكز البحث، بما جعله تخصصا مطلوباً، ومحكوما باعتباراته العوائد وكذا الأطر التقنية التي صارت تحيل إلى رقمنة ذلك التراث، وإتاحته على نحو واسع، مع إمكانية الوصول بصرف النظر عن الاختلافات الثقافية، والبعد الجغرافي والهياكل التنظيمية التقليدية.

إنّ الدفع بالتراث نحو دمج في العالم الافتراضي، واكسابه الطبيعة الرقمية بقدر ما لاقى استحسانا وقبولا في الأوساط الأكاديمية خاصة، إلا أنه أفرز مخاوفاً جدية بشأن سلامة ذلك التراث ومسألة تدميره والحفاظ عليه، خاصة في ظل أعمال القرصنة الإلكترونية، والأساليب المتطورة في التزييف والمحاكاة، إلى جانب أنشطة التزوير والاستيلاء غير الشرعي على مكونات التراث الثقافي، إلى درجة تهدد بطمس مضامين أساسية للتاريخ، وتشويهه بشكل يضر بشعوب ومناطق جغرافية لها خصوصيتها وعمقها في الماضي، وتزيد فجوة المعلوماتية والفروقات في قدرات التحكم بالتكنولوجيا خطورة هذا الوضع، بما يطرح تساؤلات حول قدرات الحماية للتراث الثقافي في العالم، خاصة من الناحية القانونية على نحو أكثر فعالية وأشد ردعا لأي انتهاكات قد تطل ذلك التراث، وضمن هذا الواقع فإنّ الإشكالية التي يمكن طرحها تتمثل في التالي:

كيف يمكن التوفيق بين إخضاع التراث لمقتضيات البيئة الرقمية التي يشهدها العالم، وضرورات الحماية القانونية لذلك التراث من أي انتهاكات قد تطاله؟

سيتم التعامل مع هذه الإشكالية عبر تفكيك حالة الارتباط بين التراث الثقافي، ومسار إدماجه في البيئة الرقمية، ثم إدراك حجم التهديد الذي يطل ذلك التراث ضمن هذا الوضع الجيد، وجهود الحماية المطلوبة، مع التفصيل في نموذجين متصلين بالموضوع، صاراً بمثابة التنبيه إلى خطورة امتلاك التكنولوجيا الرقمية، والقدرة على توظيفها في الهيمنة على موروث ثقافي قد يكون في منطقة محدودة، وقد يتعداه إلى الاستيلاء على التراث العالمي ككل، واستغلاله ضمن الأنشطة الربحية الخاصة غير المتقيدة بأي ضوابط أو قوانين، بما يتنافى مع احترام قيمة ذلك التراث، وهو ما ينسحب على كل من إسرائيل والصين.

المحور الأول: ارتباطات التراث الثقافي بالعصر الرقمي

دفعت التطورات التكنولوجية التي يشهدها العالم على مدار العقود الماضية، وكذا تزايد الاهتمام العالمي المتزايد بالتراث وتثمينه، إلى محاولة تكييف ذلك في أنشطة الهيئات الدولية والقوانين المختلفة، وإحداث توافق بشأن ما صار يعرف بالحق الثقافي، مع إدماج ذلك ضمن خصوصية المرحلة التي يعبر عنها بمرحلة العالم الرقمي، التي صارت تقتضي إكساب التراث الثقافي العالمي قدرة الاندماج ضمنها، وإتاحته على نحو واسع، ضمن استعمالات مخرجات الثورة التكنولوجية في الحواسيب وشبكة الانترنت، وأنظمة الرصد والحماية والتواصل الإلكتروني.

أولاً: التراث ودلالات الحق الثقافي

يتمحور التراث حول فكرة أساسية مضمونها إشعار الأفراد بانتمائهم وماضيهم، وهو الوضع الذي يحقق لهم كينونة واتصالاً بذلك الماضي، وعند ربط هذا الشعور للأفراد بالحقوق، فإنه يجري وصف ذلك بالحق الثقافي، بما في ذلك حق التعلم، وحق المشاركة في الحياة الثقافية إنتاجاً واستهلاكاً، وحق الهوية الثقافية⁽¹⁾، وهي الهوية التي تتحدد أكثر بالارتباط بالتراث الثقافي، وفي هذا الاتجاه أكد العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - في المادة 27 منه - على الحق الثقافي؛ حيث نصّت على أنه:

- لكلّ شخص حقّ المشاركة الحرّة في حياة المجتمع الثقافية، وفي الاستمتاع بالفنون، والإسهام في التقدّم العلمي وفي الفوائد التي تنجم عنه؛

- لكلّ شخص حقّ في حماية المصالح المعنوية والمادية المترتبة على أيّ إنتاج علمي أو أدبي أو فنيّ من صنعه.

يتجه هذا المعنى نحو تثمين الثقافة، وما تقتزن به من قيم التراث، وذلك على أساس أنها بعد مهم في إنسانية الفرد، وبذلك فالحق المشار إليه هو دعوة لوعي الإنسان بخبرات الماضي، وإلى التمتع بالفنون والإرث البشري الثقافي المشترك، وإلى الاستفادة من نتائج التقدم العلمي والتقني.⁽²⁾

مثّل حفظ التراث اهتماماً عالمياً في القرنين الماضيين، إدراكاً من الدول بالمسؤولية عن حمايته والحفاظ عليه، وضمن هذا الإطار صدرت عدد من الاتفاقيات الدولية لحماية الممتلكات والتراث الثقافي:

- اتفاقية باريس بشأن الملكية الصناعية الصادرة سنة 1883م؛
- اتفاقية برن بشأن حماية المصنفات الادبية والفنية الصادرة عام 1886م؛
- اتفاقية مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات الصادرة سنة 1891م؛
- اتفاق ستراسبورغ بشأن التصنيف الدولي لبراءات الاختراع لسنة 1971م؛
- اتفاقية رويرش Roerich Pact عام 1935 لحماية المؤسسات والممتلكات الثقافية؛
- اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح الصادرة عام 1954؛

(1) - محمد سماك ، المسلمون والتحديات المعاصرة، (لبنان: بيروت، دار النفائس، 2006) ، ص66.

(2) - محمد سبيلا، الاسس الفكرية لثقافة حقوق الانسان، المغرب: الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2010، ص215.

- اتفاقية حظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية أثناء النزاع المسلح عام 1970؛
- اتفاقية صيانة التراث العالمي الثقافي والطبيعي الصادرة عام 1972؛
- اتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه والتحت مائي 2001م؛
- اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي عام 2003م؛
- اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي سنة 2005. (1)

يتجاوز الاهتمام بمجال التراث الثقافي حدود الاتفاقيات الدولية، إلى جعله في صميم المناسبات والأيام التي تحتفل بها هيئات الثقافة العالمية، ومن ذلك الاحتفال بيوم التراث العالمي يوم 18 أبريل من كل سنة، وقد انطلق برنامج مواقع التراث العالمية الذي تديره اليونسكو، عن طريق اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، وتمّ تبنيه خلال المؤتمر العام لليونسكو الذي عقد في 16 نوفمبر 1972، ومنذ توقيع الاتفاقية؛ صادقت 189 دولة عليها، حيث يهدف البرنامج إلى تصنيف وتسمية المواقع ذات الأهمية الخاصة للجنس البشري والحفاظ عليها، سواء كانت ثقافية أو طبيعية، ومن خلال هذه الاتفاقية، تحصل المواقع المدرجة في هذا البرنامج على مساعدات مالية تحت شروط معينة، وهذه المعالم قد تكون طبيعية، كالغابات وسلاسل الجبال، وقد تكون من صنع الإنسان، كالبنائيات والمدن، وقد تكون مختلطة. (2)

يحظى ترمين التراث بمحورية في جهود حمايته، وذلك من خلال الوعي المتزايد من الأفراد والأطر الرسمية بالقيمة المعنوية له، إضافة إلى الحس الجمالي والرمزية التي يتضمنها، وفي مقدمة ذلك إكسابه المجموعات السكانية الانسجام والاستمرار في الإبداع، وهو أيضاً مورد اقتصادي مهم في ظل زيادة الاهتمام بقطاع الخدمات، وتطور وسائل المواصلات، مع القدرة على توظيف التكنولوجيا في التعريف بالتراث والاستثمار فيه على نحو مستمر.

ثانياً: مضمون رقمنة التراث الثقافي

تنبأ الفيلسوف الألماني فالتر بنيامين (1892- 1940) Walter Benjamin) بأنّ التكنولوجيا في الفن، ودور وسائل الاتصال في تغيير الطابع الفردي للفن، واستحدث مفهومًا إجرائيًا هو مفهوم العبق (Aura)، أو ما يميّز الأعمال الفنية التي يغلفها نوع من الهيبة بفعل تفردّها، وثقل الدور الشعائري الذي تؤديه في المجتمع، ونتيجة للتطور التكنولوجي والاتصال، بدأت الفنون منذ عصر النهضة، بالتخفيف من هذا التفرد، حتى ضعف تماماً في العصر الحديث من خلال اعتماد وسائل الاستنساخ الآلي. (3)

(1)- عبد الوهاب عبد الرزاق التحافي، جرائم التعدي على الممتلكات الثقافية، جريدة الزمان، العراق، 2015/07/21، متوفر على الرابط الإلكتروني: <http://bit.ly/3ax8HO1>

(2)- ريم الزاهد، تعرف على معايير اختيار المواقع الأثرية لسقائمة التراث العالمي، منشور بتاريخ: 2019/04/13، تم التصفح بتاريخ:

<http://bit.ly/3dmbOK8>، متوفر على الرابط الإلكتروني: 2021/02/04

(3)- رواد خير الله، أبو اهول المصري في الصين... جنون الاستنساخ الأثري، جريدة الجريدة، الكويت، العدد 2341، 2014/06/01، ص22.

يجري ربط التراث على نحو واسع بتطورات التكنولوجيا، حيث صار هناك توظيف للرقمنة في التعامل مع محتويات الإرث الحضاري والمواقع الأثرية، وهي العملية التي تعرّف على نحو عام بكونها عملية تحويل المعلومات إلى تنسيق رقمي يمكن قراءته بواسطة الكمبيوتر، وضمن هذه العملية تصبح المعلومات أسهل في التخزين والوصول والارسال⁽¹⁾، لذا تمثل الرقمنة وسيلة فاعلة لحفظ المواد التراثية النادرة والقيمة، أو تلك التي تكون حالتها المادية هشّة، بحيث يصعب أو لا يسمح للباحثين والزوار بالاطلاع عليها، كما تعمل هذه الآلية على تقليص أو إلغاء الاطلاع على المصادر الأصلية، وذلك عبر إتاحة نسخ بديلة في شكل إلكتروني تكون في متناول الباحثين، وضمن دائرة اطلاع الكتروني أوسع، أين تكون هناك إمكانية استخدام المصدر الرقمي من جانب عدة مستفيدين في الوقت نفسه.

تتيح الرقمنة قراءة أفضل للتراث من تلك التي يتيحها التعامل مع النص الأصلي، كما توفر إمكانيات وخدمات من شأنها تسهيل قراءة النص، مثل إجراء تكبير النص وتصغيره، مقارنته، وتتبع أبعاده، وما طرأ عليها من تغييرات، وكذا الانتقال السريع إلى جزئية من جزئيات النص، أو تفاصيل للأثر من خلال منظومة الروابط فائقة السرعة، وفي جانب آخر تظهر أهمية الرقمنة في زيادة قيمة النصوص والعناصر التاريخية، حيث يمكن أن تمثل الرقمنة فرصة الاستفادة القصوى من مصادر المعلومات القيمة أو النادرة، والتي يمكن أن تكون في بعض الأحوال غير منشورة على نطاق واسع.⁽²⁾

إنّ التطرق إلى تطبيق الرقمنة في التعامل مع التراث الثقافي، تحيل إلى ما يعرف بالمحتوى الثقافي الرقمي، والذي ينقسم بالحد الأدنى إلى أربعة محاور:

- 1- المحتوى الرقمي للتراث الثقافي المادي المنقول من القطع الأثرية المتحفية والأعمال التشكيلية وغيرها، واللامنقول مثل القلاع والأسوار، وكذا المدن التاريخية، والأسواق القديمة، والحمامات، ودور العبادة...الخ؛
- 2- المحتوى الرقمي للتراث الثقافي اللامادي من التقاليد والعادات الشعبية والأغاني، والأناشيد والأهازيج، والقصص المحكية، والألغاز والأمثال...الخ؛
- 3- المحتوى الرقمي للفن التشكيلي بما يضمنه من القدرة على التعامل مع لوحات فنية وجداريات ورسوم ذات تميّز وقيمة تاريخية، على نحو ما أسفرت عنه فترة عصر النهضة مثلاً، والفترة الكلاسيكية والرومانسية في أوروبا؛
- 4 - المحتوى الرقمي الفكري والأدبي : بما يشمل من إبداعات أدبية، حيث تتم رقمنة مطبوعات المؤسسات الثقافية العامة والخاصة⁽³⁾، التي تجسد مجالا للبحث الأكاديمي، ضمن المسارات التكوينية والتعليمية.

(1)- مزهود سليم، مفهوم رقمنة الأرشيف التاريخي؛ وأهمية اكتساب مهاراته، مجلة بليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات المجلد 02، العدد 08، ديسمبر 2020، ص ص 131-141.

(2)- سوكال إيمان، رقمنة التراث وأثره على السياحة المستدامة : نماذج دولية وآفاقه في الجزائر، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، المجلد 07، العدد 01، مارس 2020، ص ص 85-102.

(3)- لبانة مشوّح، المحتوى الثقافي الرقمي في أثناء الأزمة: سياسات وتحديات، مداخلة قدّمت ضمن المؤتمر الثاني لصناعة المحتوى الرقمي العربي بعنوان: المحتوى المعرفي السوري البناء الإدارة الاستثمار، الجامعة الافتراضية بالتعاون مع المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا والمدرسة العربية للعلوم والتكنولوجيا، يومي 01 و 02 سبتمبر 2018م، قصر المؤتمرات بدمشق، سوريا.

ثالثا: التراث الثقافي ودافعية المواجهة الرقمية

يتضمن ربط التراث بالرقمنة وجود قيمتين اثنتين له؛ تتعلق الأولى بالجانب العاطفي الذي يربط الشعوب بموروثها، وبترسخ في بناء هويتها، أما القيمة الثانية فهي ذات طابع تواصلية، حيث يصبح هذا التراث المادي مجال اتصال في حركة تنقيفية للمجموعة المحلية المالكة لذلك التراث، ومحاولة نشره⁽¹⁾، ولأنّ التراث يتمتع بقيمة عالية وحساسية كبيرة في الدراسة أو التداول أو الاقتراب منه، صار العمل عليه يتجه أكثر إلى الطبيعة الرقمية، خاصة في التعامل مع المخطوطات والوثائق التاريخية، والواقع أنّ عملية الرقمنة لا تعن فقط الحصول على مجموعات من النصوص الإلكترونية وإدارتها، ولكن تتعلق في الأساس بتحويل مصدر المعلومات المتاح في شكل ورقي أو على وسيط تخزين تقليدي إلى شكل إلكتروني، وبالتالي يصبح النص التقليدي نصاً رقمياً يمكن الاطلاع عليه من خلال تقنيات الحاسبات الآلية.⁽²⁾

تشكل عملية الربط بين جهود حفظ التراث من جهة، والحاجة إلى الاستعانة بمخرجات التكنولوجيا ضمن تلك الجهود من جهة أخرى، إيضاحاً للدافعية نحو الدخول في مجال رقمنة التراث، وكذا القدرة على جعله مجالاً للبحث العلمي والنفع الاقتصادي في الآن ذاته، وفي هذا السياق تسمح عملية الرقمنة بصفة جدية وصحيحة، بحفظ التراث الثقافي من الضياع والتعريف به، وجعله في متناول الباحثين والمهتمين، والأهم من كل ذلك هو صون ذاكرة الأمة وهويتها، وضمن هذا التوجه برز مشروع رقمنة التراث الجزائري ضمن أنشطة البحث العلمي ومجال التعليم العالي، على غرار "الرقمنة الوقائية" التي تبناها مخبر الهندسة المعمارية المتوسطة لجامعة فرحات عباس بسطيف منذ 2018م، عبر طريقة عمل تعتمد أخذ بصمات رقمية ثلاثية الأبعاد للممتلكات الأثرية، بهدف الاحتفاظ بها في قاعدة بيانات، لاستغلالها فيما بعد في الترميم في حال ما إذا تعرضت للتخريب بفعل حرب، أو أي عوامل طبيعية أو بشرية.⁽³⁾

اتجهت الجزائر في السنوات الأخيرة نحو استدراك التأخر في مجال حفظ التراث، وتجاوز حالة الإهمال التي طالته، حيث أطلقت وزارة الثقافة سنة 2016م بوابة الكترونية مخصصة للتراث المادي واللامادي كالسينما والمسرح والأدب ومختلف التعبيرات الفلكلورية كالفصائل الشعبية والأغاني والأناشيد وكذا المهن المتعلقة بالفنون بالإضافة إلى المتاحف والمواقع التاريخية والأثرية، وتهدف هذه البوابة لرقمنة وتوفير أكبر قدر ممكن من مكونات الثقافة الجزائرية بغية إبراز ثرائها وتنوعها وجعلها في متناول أكبر عدد من الجمهور، ومن ذلك رقمنة المخطوطات والمؤلفات القديمة، وكذا امتلاك مخبر رقمي للتعامل مع أرشيف سينمائي يضم أكثر من 5000 فيلم وطني وأجنبي⁽⁴⁾، ورغم هذه المشاريع الطموحة

(1)-هدى كحلي قلاب، رقمنة التراث في الفضاء السيبراني واشكالية الهوية، مجلة أنثروبولوجيا، مركز فاعلون للبحث في الأنثروبولوجيا والعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 03، العدد 01، مارس 2017، ص ص 76-89.

(2)-مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، الرقمنة وحماية التراث الرقمي، القاهرة، 2016، ص 06.

(3)-وكالة الأنباء الجزائرية، الرقمنة في خدمة التراث الثقافي الجزائري، منشور بتاريخ: 2020/10/14م، اطلع عليه بتاريخ 2021/02/08م،

متوفر على الرابط الإلكتروني: <http://bit.ly/2LZblm7>

(4)-المرجع نفسه.

فإنها لاتزال مجرد ردود فعل للدعوات المتكررة لمواكبة الحوار العربي والمتوسطى، مفتقدة إلى الاحترافية المطلوبة والأفق الواضحة.

الخور الثاني: التراث الثقافي في عصر الرقمنة بين إدراك حجم التهديد وجهود الحماية

تبرز الحاجة إلى إدراك التهديدات الواقعة على التراث العالمي، في العصر الذي ميزته الأساسية هي التطور الفائق في التكنولوجيا، وذلك قبل التفصيل في أي اهتمامات أو جهود للحماية، وهي التي تظل مطلوبة، وتتصل بالرقمنة والفاعلية المطلوبة، ونظم الانذار المبكر، والقدرة على الترميم والاسترجاع، والاتاحة لأكثر عدد ممكن من الأفراد.

أولاً: التهديدات الواقعة على التراث العالمي في ظل الرقمنة

تعد سرقة الآثار وتهريبها والاتجار بها ذات رواج واسع على مستوى العالم، إذ تعادل سرقة القطع الأثرية والاتجار بها وعرضها للبيع في مزادات شرعية أو تداولها في السوق السوداء، تجارة المخدرات الأكثر ربحاً في العالم، وتزداد حدة المشكلة مع الميزات التي تقدمها التكنولوجيا في خدمة التجارة غير المشروعة لمواد التراث، وفي هذا السياق نشر مشروع أبحاث الأنثروبولوجيا التراثية والمتاحرة بالآثار (ATHAR)، وهو مبادرة مستقلة مكلفة بالتحقيق في البيع غير القانوني للقطع الأثرية في العالم الرقمي، عام 2019م تقريراً عن استخدام "السوق السوداء على Facebook في الآثار"، وقالت كاثيري بول، المديرة المشاركة في المشروع:

"... تنشر يوميا صور من كتالوجات المزادات، يستخدم البائعون والمشترون لغة مشفرة لمناقشة الصفقة، ثم ينتقلون إلى تطبيق مشفر حيث يمكنهم إتمام الصفقة... أن فيس بوك كان بطيئاً في الاعتراف بالمشكلة وتراخي في مراقبة النشاط الإجرامي عبر الإنترنت، وعلى مدى سنوات، كان فيس بوك منفذاً هائلاً لناهبي الآثار، وهم يسعون إلى تغذية المواد في شبكة عالمية آخذة في الاتساع، وإن القرار الأخير لمسؤولي فيس بوك يمثل تحولاً مهماً في موقفهم من التجارة في التراث الثقافي، ويثبت أنهم يدركون أن هذا نشاط غير قانوني وضار يحدث على منصتهم".⁽¹⁾

في سياق آخر، تعتبر المواقع الأثرية خاصة، في خطر بفعل مجموعة من التهديدات، منها: الزراعة المكثفة؛ والنمو السكاني والتوسع المصاحب للقرى والبلدات والمدن؛ والتطورات الصناعية وإنشاء السدود وبناء الطرق؛ والنهب والاتجار غير المشروع بالقطع الأثرية؛ والحرب والتدمير المتعمد، والمستهدف للتراث لأسباب دينية أو أيديولوجية.⁽²⁾، والواقع أن الحديث عن هذه التهديدات، لا ينف الجوانب غير المتوقعة أو غير المتعمدة التي تهدد التراث في العصر

(1) -محمد عبد الرحمن، هل أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي سوقاً لتهريب آثار الشرق الأوسط؟، منشور بتاريخ 2020/06/25، اطلع عليه بتاريخ: 2021/02/04، متوفر على الرابط الإلكتروني: <http://bit.ly/2Zq1YPx>

(2) -إدوارد فوكس، علم الآثار الجوي يقدم نافذة جديدة على المواقع القديمة، تر: موقع الفنار للإعلام، 2019/04/24م، اطلع عليه بتاريخ: 2021/02/10م، متوفر على الرابط الإلكتروني: <https://bit.ly/3dp4dKW>

الرقمي، ومن ذلك فشل التكنولوجيا على نحو توقف نظام التخزين الرقمي، أين يتم حفظ النسخة الوحيدة لسجلات مقتنيات المتحف، مما يسبب خسارة لا تعوّض للمعلومات، ويضعف وصول المفكرين والمثقفين إليها.⁽¹⁾

أدى تطور تقنيات الاستنساخ إلى تغيير إنتاج الأعمال الفنية جذرياً، فأصبح من الممكن صناعة صور شديدة التطابق لا حصر لها من أصل لوحة أو تمثال، ولكن مهما تضاهت النسخة المنقولة من العمل الفني مع الأصل، فإنها تبقى تفتقد إلى عنصرين هما الزمان والمكان، وتؤدي تعددية النسخ التي يسمح بها الاستنساخ إلى خروج العمل الفني من محيطه الخاص إلى مجال عام، يسمح للمتلقي باستقباله في أي مكان، غير أن ذلك يؤدي إلى زلزلة الموروث الثقافي.⁽²⁾

لقد أتاح الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة في الدعاية والإشهار التجاري، إلى نقل رغبة الأفراد في استكشاف الماضي، وزيارة المعالم التاريخية نحو نماذج مطابقة لها، تشبع الفضول البشري في السياحة، وبتكلفة أقل، وبميزات رفاة وترفيه أكبر، خاصة مع إلحاق مراكز تسوق وألعاب وملاهي وكازينوهات بها، وكل ذلك بنماذج مستنسخة، خاصة المصرية منها، وفي هذا الإطار تعد الولايات المتحدة الأمريكية أهم الدول التي تحتوي على آثار مصرية مستنسخة، وبالأخص مدينة لاس فيجاس Las Vegas، التي يوجد بها مستنسخ كامل لمدينة الأقصر بمعابدها، والأهرامات وتمثال أبو الهول، وملحقاً به لعب أطفال وهدايا وتحف عليها رسومات فرعونية قديمة، ويزورها سنوياً -بحسب مفتش الآثار محسن علي- نحو 40 مليون شخص، وتدر دخلاً يقدر بنحو 60 مليار دولار سنوياً؛ مما يؤثر سلباً على الاقتصاد المصري⁽³⁾، من ناحية المنافسة غير المشروعة بشأن الجذب السياحي.

ثانياً: الجهود التقنية في حماية التراث

تتصل الجهود التقنية في مجال حماية التراث، بثمين هذا الأخير وإدراك حالة التفرد والتميز، وكذا القيمة العالية له، فالتحف النادرة والمخطوطات القديمة مثلاً تعد حساسة للغاية، بحيث لا يمكن عرضها بشكل دائم، والشيء الأكثر إيجابية في الرقمنة هو إمكانية الاقتراب أكثر، والحصول على تفاصيل أدق عن طريق المعالجة الإلكترونية، بما في ذلك التكبير والتصغير، ومعالجة الألوان، وترميم ما فسد من الأصل، وأيضاً قدرة المضاهاة والمقارنة الإلكترونية، وبالتالي فإنّ هناك حاجة في الاستعانة بالتقنيات الحديثة في المكتبات التاريخية والمواقع الأثرية، وتزويدها بكاميرات مراقبة والتوسع في الاستعانة أنظمة الأرشفة والتتبع، وتكوين هوية للآثار ضمن قاعدة بيانات يجري تحديثها باستمرار، والتنسيق مع مصالح الجمارك ومراقبة الحدود عبر وسائل الكشف الإلكتروني لمحاربة ظاهرة تهريب الآثار، أو قرصنتها أو امتلاكها غير القانوني.

⁽¹⁾ -خوسيه لويز بيدروسولي جونبور وآخرون، دليل إدارة المخاطر للتراث الثقافي، تر: ماري عوض، المركز الدولي لدراسة حفظ وترميم الممتلكات الثقافية، روما، إيطاليا، 2016، ص56.

⁽²⁾ -رواد خير الله، مرجع سابق، ص22.

⁽³⁾ -منى إسماعيل ومحمود عبد الباقي، استنساخ الآثار: كارثة تطيح بالاقتصاد وتهدد السياحة، منشور بتاريخ: 2014/05/17م، اطلع عليه بتاريخ: 2021/02/17م، متوفر على الرابط: <http://bit.ly/3jVXLMN>

يعمل جزء كبير من مجتمع التراث الثقافي على رقمنة المواد النادرة والحساسة، وتزايد الحاجة إلى الرقمنة بشكل واسع، مع زيادة التركيز على الوصول للجمهور، والبحث والحفاظ على المعلومات للمستقبل، وأدى التغيير من المعالجة اليدوية إلى الوسائط الرقمية، إلى تقديم مجموعة من التطبيقات في مجال الرقمنة، وإمكانية مشاركة المواد مع جمهور أوسع بكثير، مع زيادة جودة الاستنساخ بشكل كبير⁽¹⁾، والواقع أن الجهد الأكاديمي والتقني للخبراء والمتخصصين، يجب أن يسند الدور الإيجابي للأفراد، حيث يجب على رواد الانترنت وبخاصة شبكات التواصل الاجتماعي، أن يتحولوا من مجرد المتابعة والاطلاع على ما يتهدد التراث الإنساني، إلى أفراد واعين ومدافعين عن ذلك التراث، وأن يمارسوا الضغوط بما توفره لهم التكنولوجيا من ميزات التتبع والتحقق والإبلاغ على نطاق واسع، وهو السلوك الذي أجبر شركة فيس بوك على حظر بيع القطع الأثرية التاريخية عبر منصاتها للتواصل الاجتماعي على تطبيق Facebook وانستغرام Instagram، بعد حملة دشنها باحثون أكاديميون عن كيفية بيع القطع الأثرية المنهوبة من العراق وسوريا ومصر وشمال أفريقيا من خلال الموقع⁽²⁾.

تهدد الكوارث الطبيعية بمحو تاريخ من الحضارة في عدد كبير من البلدان، كما يهدد الإرهاب بتدمير مزيد من كنوز الآثار في العالم، وفي مواجهة ذلك، تشكّل فريق من «معهد الآثار الرقمية لاستخدام التكنولوجيا» لحماية التراث الثقافي العالمي عام 2012م، كجهد مشترك بين جامعتي «هارفارد» الأميركية و«أكسفورد» البريطانية، ويهدف إلى إنشاء سجل بيانات مفتوح المصدر لصور عالية الوضوح، ورسوم توضيحية ثلاثية الأبعاد للمحفوفات والآثار والمباني التاريخية، خاصة تلك المدرجة في قائمة المنظمة الدولية لتراث العالم المهدد، والتي من بينها تدمير السورية، أين تمكن الفريق من الوصول إليها وتوثيقها قبل تدميرها، وسيسمح المشروع حتى بإعادة بناء مواقع معينة، فالمباني التي دُمرت مثلاً، يمكن بناؤها بما يماثل الأصل، بفضل تقنية الطباعة الثلاثية الأبعاد باستخدام الإسمنت⁽³⁾.

ضمن الجهود التقنية لحماية التراث العالمي، يمكن الإشارة إلى ما قام به فريق من الأكاديميين من جامعة كيل Kiel في ألمانيا، والذين أنشأوا قاعدة بيانات لجميع مواقع اليونيسكو المطلة على البحر الأبيض المتوسط، والمعرضة للخطر خلال القرن المقبل، بسبب الفيضانات أو "تآكل الساحل"، وذلك باستخدام نماذج رياضيات للتنبؤ بكيفية تأثير ارتفاع مستوى البحر عليها، وتوصل الفريق إلى أنه من بين 49 موقعاً ساحلياً حول البحر المتوسط، سيكون هناك موقعين فقط في مأمن من الفيضانات أو التعرية الساحلية بحلول عام 2100⁽⁴⁾، ولذا تبرز الحاجة ملحة لتوظيف

(1)- موقع دار الرقمنة، حفظ التراث الثقافي؛ طرق وأنواع جمع التراث الثقافي، دون تاريخ نشر، اطلع عليه بتاريخ: 2021/02/08، متوفر على الرابط الإلكتروني: <http://bit.ly/2ZngEin>

(2)- محمد عبد الرحمن، هل أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي سوقاً لتفريب آثار الشرق الأوسط؟، منشور بتاريخ 2020/06/25، اطلع عليه بتاريخ: 2021/02/04، متوفر على الرابط الإلكتروني: <http://bit.ly/2Zq1YPx>

(3)- نقلاً عن: موقع BBC عربي، كيف تحفظ التكنولوجيا الآثار من تدمير تنظيم "الدولة الإسلامية"، جريدة الزمان، 2015/11/21، العدد 5265، ص18.

(4)- سارة نبيل، تحذير من اختفاء مواقع أثرية شهيرة من خريطة العالم قريباً، منشور بتاريخ: 2018/10/17، اطلع عليه بتاريخ:

209/09/04، متوفر على الرابط الإلكتروني: <https://bit.ly/3pz5aTk>

التكنولوجيا الرقمية في حماية التراث، حيث من المحتمل أن يتعرض عدد كبير من مواقع التراث العالمي لخطر الكوارث الطبيعية، وارتفاع مستوى سطح البحر، على غرار منطقة جنوب شرق آسيا، بما يهدد القيمة العالمية للمواقع المتأثرة، ويؤدي إلى خسائر في الإيرادات الاقتصادية للدول التي تضم تلك المواقع.

ثالثا: الحماية القانونية الدولية للتراث في العصر الرقمي

يخضع نظام الآثار والتراث لأطر التسجيل القانوني، وحسب القانون الدولي، فإن أي أثر غير مسجل في قوائم وزارة الآثار واليونسكو، لا تستطيع الدولة المطالبة به، وهو واقع سهّل تقنين ما جرى نهبه في الفترة الاستعمارية من الشعوب المستعمرة، أو ما جرى تداوله أو حجزه لدى عصابات التهريب والمتاجرة غير الشرعية بالتحف والآثار، كما اتضح أيضا في استعمال عدد من الدول حق الشفعة على الآثار، والواقع أن الدول الغربية قد أقامت متاحفها على حساب آثار الشعوب الأخرى، وتكسب من عوائدها مليارات الدولارات سنويا، وتعمل بالمقابل على وضع العراقيل هي التي تحول دون استعادة التراث المستلب، بالرغم من وجود اتفاقيتين هامتين في هذا الشأن: الأولى هي اتفاقية اليونسكو لسنة 1970م بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، وهي الاتفاقية التي تعدّ أول نص يكرّس حق الاسترداد؛ والثانية هي اتفاقية التدابير المناسبة لاسترداد أو إعادة تلك الممتلكات الثقافية المستوردة لسنة 1995، والتي تعد نصا مكملا ومطورا للاتفاقية الأولى.⁽¹⁾

ينبغي للدول-بناء على الإطار القانوني المشار إليه- أن تجرّم الأنشطة المرتبطة بالاتجار بالممتلكات الثقافية بما في ذلك ما يتم ضمن العالم الرقمي، أو عبر توظيف التكنولوجيات الحديث في التنقيب والاستخراج والتسويق لتلك الممتلكات، وهذا من خلال استخدام تعريف واسع، يمكن تطبيقه على جميع الممتلكات الثقافية المسروقة والمصدرة على نحو غير مشروع، كما ينبغي تجريم استيراد أو تصدير، أو نقل الممتلكات الثقافية وفقا للمادة 03 من اتفاقية سنة 1970م، وينبغي للدول أن تنظر أيضا في اعتبار الاتجار بالممتلكات الثقافية-بما في ذلك السرقة ونهب المواقع الأثرية- جريمة خطيرة وفقا لتشريعها الوطنية، وللمادة 02 من اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة، لاسيما عندما تكون الجماعات الإجرامية المنظمة ضالعة فيها، مع السماح بمصادرة الممتلكات الثقافية، عندما تفشل الأطراف التي توجد في حوزتها، في إثبات المصدر المشروع للممتلكات، أو إثبات أن لديها سببا معقولا للاعتقاد بأن مصدر الممتلكات مشروع؛ مع مصادرة عائدات جريمة الاتجار بالممتلكات الثقافية.⁽²⁾

تعدّ اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص **UNIDROIT** بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة (1995م) في نصها الأول بمثابة مطالبة دولية قانونية، لإعادة الممتلكات الثقافية المسروقة

(1) - من المهدّي، الحق في استرداد الممتلكات الثقافية المنهوبة: تطوّر حقوقي في مقارنة مخلفات الاستعمار، مجلة المفكرة القانونية، تونس، العدد 13، ديسمبر 2018م، ص12.

(2) - منظمة UNODC، تقرير عن اجتماع فريق الخبراء المعني بالحماية من الاتجار بالممتلكات الثقافية، النسخة العربية، تحت تصنيف: UNODC/CCPCJ/EG.1/2009/2، المنعقد في فيينا، النمسا، 24 إلى 26 نوفمبر 2009، الصادر بتاريخ 2010/02/12.

عن طريق وسائل التصدير غير المشروعة، إلى بلدانها الأصلية، وجاءت الاتفاقية في 21 مقالاً تشرح عملية الاستعادة، وموجبها القانونية، ودور "المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص" في ذلك، كما تضم الاتفاقية ملحقاً تعريفياً خاصاً بالملكات الثقافية وماهيتها.⁽¹⁾

في جانب آخر؛ تشكل قاعدة بيانات الإنترنت للأعمال الفنية المسروقة الأداة الأبرز في التصدي للأنجار بالآثار، وتتضمن الأوصاف والصور لأكثر من 50 ألف غرض، وهي قاعدة البيانات الوحيدة على المستوى الدولي التي ترد فيها المعلومات الشرطية المثبتة عن الأغراض الفنية المسروقة والمفقودة، وتزوّد البلدان الانتربول بالمعلومات عن هذه الأغراض، حيث لا يجوز أن تُدرج في قاعدة البيانات سوى المعلومات التي تقدمها المكاتب المركزية الوطنية، ومنظمات شريكة دولية محددة كاليونسكو والمجلس الدولي للمتاحف والمركز الدولي، لدراسة صون الملكات الثقافية وترميمها، وبالإضافة إلى حقول البيانات التقليدية، يمكن للمستخدمين تدعيم بحثهم عبر تحميل صورة لأي قطعة فنية والتحقق منها باستخدام برنامج لمطابقة الصور.⁽²⁾

يجدر التنبيه إلى أن خصوصية العالم في فترة الثورة التكنولوجية، تستدعي أن يجري توظيف مخرجاتها في توفير حماية للتراث الإنساني، كما يجب استغلال الفضاء الرقمي في الإبلاغ عن الحفريات غير الشرعية، أو القطع الأثرية المسروقة والتي تباع بصفة غير قانونية، وهو توجه يحد من تفاقم المشكلة⁽³⁾، ولا بد للمواقع الالكترونية خاصة مواقع التواصل الاجتماعي أن تحافظ على جميع أدلة الانجار بالآثار ومواد التراث، بدلاً من حذفها أو التغطية عليها، فالسوق السوداء للآثار تمول المنظمات الإجرامية وأمراء الحرب والمتطرفين المتشددين، وعادة ما يُحذف المحتوى الذي ينتهك معايير فيسبوك نهائياً في غضون 90 يوماً، في حين أنه من المفروض الاحتفاظ بالبيانات، كإجراء احتياطي، يمكن العودة إليه في خدمة التحقيقات الجنائية⁽⁴⁾.

المحور الثالث: التراث في صميم مشاريع الهيمنة ضمن العصر الرقمي: الصين وإسرائيل نموذجا

إن تزايد المخاوف بشأن الأمن الفردي والجماعي في العالمي، والتحرك في سبيل تأمين ممتلكات الشعوب ومواردها، قد أدى إلى استيعاب التهديدات التي تقع على التراث، وفي مقدمتها القرصنة الثقافية والاستيلاء غير المشروع على تراث شعب، أو مجموعة شعوب باستغلال التكنولوجيا، وتكريس واقع ثقافي جديد، وهو ما يمكن التعرض له في حالتي الصين وإسرائيل.

(1)- S S Biswas, **Protecting the Cultural Heritage: National Legislations and International Conventions**, (India :New Delhi , Aryan Books International, 1999), p174.

(2)- موقع الانتربول، قاعدة بيانات الإنترنت للأعمال الفنية المسروقة، عبر الموقع الالكتروني: <http://bit.ly/3dwFGnx>

(3)-سوزان العامري، الانجار في الآثار: سوق سوداء وأفراد يجهلون قيمة التـاريخ، بتاريخ: 2013/012/03، اطلع عليه بتاريخ: 2021/02/04، متوفر على الرابط الالكتروني: <http://bit.ly/3preHfg>

(4)- ستيف سوان، فيسبوك يحظر بيع آثار تاريخية بينها قطع من العراق وسوريا، تحقيق بث على قناة BBCعربي، بتاريخ: 2020/06/24م، اطلع عليه بتاريخ: 2021/02/02م، متوفر على الرابط الالكتروني: <http://bbc.in/2ZoE4nv>

أولاً: التوجه الصيني في قرصنة التراث العالمي رقمياً وميدانياً

تمتد قرصنة الصين للتراث العالمي من استنساخ المدن ذات العراقة التاريخية، إلى تصنيع الأدوات التي تحمل خلفية أو شكلاً لآثار عالمية، حيث يصنع الصينيون مثلاً ولاعات واقلاماً وتذكارات عليها رسومات فرعونية، أو لمناظر تخص مدناً وحضارات مختلفة من العالم، ووصولاً إلى صنع مجسمات فرعونية تسوق حتى في مصر نفسها، أو مجسمات مسيحية، تنتشر في المناسبات الدينية خاصة، وتطال القرصنة أيضاً روائع الفن التشكيلي العالمي، ومن ذلك ما تعرض له لوحة الموناليزا للرسام ليوناردو دافنشي، وغيرها من إبداعات التاريخ الإنساني، ومع تزايد الأعمال الفنية المقلدة، يصبح من الصعب التعرف على مصداقية العمل الفني، فقد احتضنت مدينة دافن الصينية مثلاً في 2006م قرية للفن الزيتي، تضم خمسة آلاف من عمال الفن، الذين ينتجون أرخص اللوحات المقلدة عن لوحات مشهورة، فضلاً عن 3 آلاف فنان محترف، ويوجد عشر قرى على الأقل تنسخ الأعمال الفنية على مقربة من دافن، يعمل بها نحو 30 ألف شخص، وتصدر مثلاً صالة جي بي يوانغ نحو 8 آلاف لوحة فنية مقلدة شهرياً إلى الولايات المتحدة، فيما يجري اقتناء اللوحات المقلدة لتزيين البوت والفنادق في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.⁽¹⁾

توظف الصين التكنولوجيا في زعزعة اقتصاد البلدان السياحية، والتأثير على الإقبال السياحي إليها، إذ تصوّر أهم المدن التاريخية في العالم بمعالمها المشهورة، وذلك بطريقة التصوير ثلاثي الأبعاد، وتنقل تلك التفاصيل إلى الصين، بحسبة نسخة عن تلك المدن، وقد صنعت الصين بالفعل نسخاً مقلدة عن أبرز المعالم - سواء كانت تاريخية أو ثقافية - على مستوى العالم، وذلك من أجل جذب السياحة، وهو أمر له تداعيات خطيرة، جرى مقابلته بتحرّكات قانونية، وضغوط دولية، وينظر الصينيون بإيجابية للمدن والآثار المقلدة، كونها تتيح للشعب الصيني الفرصة لرؤية أشياء وأماكن لم يروها من قبل، وبتكلفة أقل، خاصة وأنّ تلك النسخ المقلدة قريبة من بعضها، وتتصل مواقعها بخطوط نقل سريعة.

سعى الصينيون لاستنساخ مدن عالمية، وبناء مثيلاتها على الأراضي الصينية، لتتجسد ظاهرة البلدات المستنسخة، وحيث أنّ 8.7% فقط من السكان الصينيين يحملون جوازات سفر - وفقاً لبيانات صادرة عن وزارة الأمن العام الصينية - فإنّ بقية الشعب سيتجه أكثر نحو السياحة الداخلية، وضمن هذا الواقع أسهم السفر المحلي وحده بمبلغ 1.3 تريليون دولار أمريكي في الناتج المحلي الإجمالي للصين عام 2017م وفقاً لأرقام إدارة السياحة الوطنية الصينية، وبالنسبة لأولئك الذين لا يستطيعون السفر إلى الخارج لأي سبب من الأسباب، أصبح هناك البديل بعد سلسلة من عمليات النسخ للمعالم السياحية الشهيرة على مستوى العالم، وحتى المدن بأكملها، التي باتت تنقلها الصين إلى بلادها بشكل دقيق⁽²⁾، فإذا كان الصينيون لا يستطيعون السفر إلى المناطق السياحية في العالم، فقد تمّ التوجه إلى جلب تلك المناطق إلى الصينيين.

(1) - أشرف رفيق، الموناليزا مقابل حفنة دولارات في الصين، منشور بتاريخ: 2006/06/15م، اطلع عليه بتاريخ: 2021/02/17، متوفر على:

<http://bit.ly/3dnhZOd>

(2) - هديل عادل، الصين تنسخ أشهر مدن العالم على أراضيها، 2018/10/08، اطلع عليه بتاريخ: 2021/02/16، متوفر على الرابط:

يمكن الوقوف على توجه الصين في استنساخ المدن الرائدة في مجال السياحة وما تحوزه من تراث عالمي، باستعراض عدد من الانشاءات العمرانية الصينية، ففي 2011م أنشأت الصيني نسخة عن مدينة هالستات Hallstatt النمساوية، المعروفة بكونها وجهة سياحية مهمة في أوروبا، وشملت عملية التقليد والاستنساخ المعماري مباني البلدة، وإيجاد طبيعة من الجبال والبحيرات⁽¹⁾، وامتد الاستنساخ إلى نماذج مصغرة عن باريس وبرج إيفل وتاج محل، وافتتاح مدينة مشابهة لمدينة مانهاتن الأمريكية، وإنشاء أنتينج تاون الألمانية Anting German Town، ونسخة عن بلدة دورتشستر Dorchester والتايمز Thames Town الانجليزيتان، مع نسخ مصغرة عن مدن برشلونة وفلورنسا والبندقية وباريس وآنترلاكن Interlaken السويسرية، تمثل وجهات للطبقة المتوسطة الصينية، ضمن السياحة الداخلية والحفلات والمناسبات، وكخلفية لصور الزفاف.⁽²⁾

تتحايل الصين بشأن نشاطها المتزايد في تقليد واستنساخ مواقع للتراث العالمي، سواء بالتلاعب في المقاسات والأحجام، على غرار قوس النصر، وكذا برج إيفل المقلد الذي يبلغ ثلث حجم البرج الحقيقي⁽³⁾، أو بالإنشاء ثم التراجع عن ما أقدمت عليه، مثلما جرى سنة 2014م بالنسبة للنسخة المقلدة من تمثال أبو الهول، حيث وبعد شكوى مصرية لمنظمة اليونسكو، تم تفكيك التمثال، وجرى التبرير بأنه استخدم بصورة مؤقتة في مشاهد للتصوير السينمائي والدراما التلفزيونية، وكان مقررا تفكيكه، وأنّ الصينيين لم تكن لهم نية التبرج عند استنساخه، مع اعتذارهم الرسمي.⁽⁴⁾

يظل الخطر قائما على التراث العالمي من سلوك الصيني في تسليع كل شيء، وجعله مصدرا للكسب المالي، بما في ذلك مجال التراث العالمي، وهو ما يحتم تفعيل القوانين الخاصة بحماية الملكية الفكرية، وكذا نشاطا مكثفا للدبلوماسية، وأيضا المتابعات القانونية ودعاوى التعويض التي تردع كل مشاريع القرصنة والتقليد، وهو توجه ينجح بتساند الجهد القانوني مع الدبلوماسية العامة، مع مخرجات التكنولوجيا، والتحرك الرسمي السريع، وفي الآن ذاته تهمين التراث الوطني والتعريف به على نحو واسع.

ثانيا: أنشطة إسرائيل في الاستحواذ على التراث الفلسطيني والعربي ضمن العالم الرقمي

<http://bit.ly/3doxF3G>

⁽¹⁾- كمال قدورة، الصين تستنسخ بلدة هالستات النمساوية الجبلية بتكلفة 6 مليارات دولار، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11911، بتاريخ: 2011/07/09م.

⁽²⁾- نادر محمد، الصين تستنسخ تصاميم المدن الأوروبية العريقة لبناء مثيلاتها على أراضيها، منشور بتاريخ: 2013/05/21م، اطلع عليه بتاريخ: 2021/02/15، متوفر على الرابط: <http://bit.ly/2OJ80s9>

⁽³⁾- Kevin Hannam, Dan Knox, **Understanding Tourism: A Critical Introduction**, (USA :California, SAGE Publications Ltd, 2010), p52.

⁽⁴⁾- موقع عربي 21، نسخة صينية "مقلدة" من "أبو الهول" ومصر تشتكي!!، 2014/05/26م، اطلع عليه بتاريخ: 2021/02/15، متوفر على الرابط: <http://bit.ly/2OJlzM>

تتنوع اعتداءات إسرائيل على التراث العربي والإسلامي، ففي جانبه غير المادي لم تسلم حتى المرويات الشفوية من القرصنة واستحواذ غير الشرعي، فإسرائيل تضم الشعب الوحيد الذي يسجل لنفسه أربعة آلاف حكاية شعبية، وهو عدد كبير وخيالي لا يمكن لأي أمة أن تسجله، والسبب في ذلك أن اليهود سجلوا معظم قصص الأنبياء لهم، وجاء اليهود المهاجرون بحكايات من كل دول العالم فأصبحت قصصاً يهودية⁽¹⁾، يضاف إلى ذلك السلوك، أعمال النشر الإلكتروني لمواد مسروقة حيث أعلنت المكتبة الوطنية الإسرائيلية في 2020/06/07م، عن مشروع جديد يشتمل على نشر حوالي 2500 كتاب ومخطوطة إسلامية على موقعها الإلكتروني، ليصبح هذا الأرشيف العربي والتركي والفارسي النادر متاحاً، من دون أن تأتي على ذكر أكبر استلاب في التاريخ للإرث الثقافي الفلسطيني من كتب ووثائق ومقتنيات، بعشرات الآلاف إبان نكبة 1948م ونكسة 1967م، وما تمت سرقة من مكتبات البلدان العربية⁽²⁾، خصوصاً مكتبة بغداد التي نُهبت خلال الاحتلال الأميركي للعراق سنة 2003.

الواقع أنّ الاعتداءات الإسرائيلية لم تقع على التراث والتاريخ الفلسطيني فقط، بل طالت الموروث التراثي والفني العربي، في محاولة لخلق انتماء ضمن العالم العربي، وإيجاد عمق تاريخي في أرض فلسطين، فقد تم نسب الأثواب والمأكولات الشعبية الفلسطينية لإسرائيل، وتحت عنوان المذاق الإسرائيلي تمت سرقة أكلات شعبية فلسطينية، وتقديمها على أنها تراث إسرائيلي، وجرى تبني ذلك رسمياً ضمن كتب ومجلات أصدرتها هيئة السياحة الإسرائيلية، وتعدى الأمر إلى سرقة بعض الأفلام العربية القديمة وبثها على أنها إسرائيلية، مع محاولات السرقة المنهجية للتراث العربي بالسطو على أغاني عربية لأم كلثوم وفيروز وغيرهما، بإعادة غنائها من قبل مغنيين "إسرائيليين" بعد تزييف انتهى بإجراء عملية "عبرنة" لها، وهو ما يهدد بتشويه التراث الفني العربي بأكمله.⁽³⁾

سعت إسرائيل إلى الاستحواذ على الأثواب الفلسطينية المزركشة القديمة لأرشفتها في الموسوعات العلمية، وعرضها في المعارض العالمية على أنها "تراث إسرائيلي"، في قرصنة جائزة للملبس الفلسطيني التقليدي، كما يجري استخدام الموسوعات العلمية اليهودية والأجنبية ذات الامتدادات الأكاديمية في تأكيد انتماء القدس للتراث اليهودي، بما لذلك من أثر في التطبيقات السياسية والدينية على العقلية الغربية، هذا دون إهمال حقيقة التوجه الإسرائيلي إلى السعي نحو تسجيل مدن فلسطينية على قائمة التراث العالمي، بزعم أنها إسرائيلية.⁽⁴⁾

(1) - شيماء أبو عميرة، "إسرائيل" تسرق التاريخ والتراث والفن المصري الفلسطيني، منشور بتاريخ: 2020/11/13م، اطلع عليه بتاريخ:

<http://bit.ly/3auBnac>، متوفر على الرابط الإلكتروني: 2021/02/07

(2) - بسنت جميل، نصوص مسروقة... 2500 نص نادر من العالم الإسلامي تعرضها مكتبة إسرائيل، منشور بتاريخ 2020/06/09، اطلع

عليه بتاريخ: 2021/02/07، متوفر على الرابط الإلكتروني: <http://bit.ly/3k74hk0>

(3) - نفس المرجع السابق.

(4) - هيثم محمد أبو الغزلان، التراث الفلسطيني بين مخاطر ضياعه والحفاظ عليه، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد 149، أيار 2014، متوفر على

الرابط: <http://bit.ly/3k15ARb>

إنّ أنشطة الانتحال والسرقة التي تطال التراث الفلسطيني بشكل متزايد، تقوم على توظيف التكنولوجيا ورقمنة ذلك التراث، ونسبته إلى إسرائيل، وهو ما يهدد بإحداث انفصام معرفي ووجداني وحسي بين الأجيال الفلسطينية الناشئة والتراث الفلسطيني الذي يمثل ذاكرة الأجيال وجسر التواصل بينها.⁽¹⁾

خاتمة:

إنّ استعراض التهديدات الواقعة على التراث في العصر الرقمي، واحتياجات الجانب الثقافي لمواكبة مخرجات التكنولوجيا، تظهر الحاجة الماسة نحو التوفيق بين إخضاع التراث لمقتضيات البيئة الرقمية التي يشهدها العالم، وضرورات الحماية القانونية لذلك التراث من أي انتهاكات قد تطاله، وهو التوفيق الذي يتحقق بزيادة المواكبة القانونية لمجال التراث، وتكريس حماية قانونية له، في ظل إدخال المضامين الجديدة للرقمنة، وبالرغم من ذلك، تظل هناك مخاوف من أن تكون المعايير الجديدة والمطالب بما في حماية التراث بلا قيمة، دون بذل جهود كافية لتطبيقها.

إنه يتعين حماية الموروث الثقافي للدول من السرقة والتدمير والتشويه، والتصدي لظاهرة الاتجار بالآثار وتهريبها، والنجاح في تتبعها، والمساهمة في إعادتها، مع ضرورة تكثيف الجهود الجمركية في مجال محاربة ظاهرة تهريب الآثار والمخطوطات، وعلى الدول أن ترسي ضوابطاً مشددة بشأن سوق الآثار وتداولها، أين يتوجب عدم شراء أي قطع معروضة للبيع، إلا إذا كانت تحمل معها أوراق ثبوتية للامتلاك الشرعي، أو تصريح تصدير من بلد المصدر، حيث أن الاحجام عن الشراء يؤدي إلى ركود هذه التجارة وتوقفها.

يجب ألا يغيب الجانب الاقتصادي عن تفسيرات التوجه إلى قرصنة واستنساخ الآثار ومواقع التراث، وتدخل في ذلك تقديرات الربح وتنشيط السياحة خاصة الداخلية، فيما هناك جانب يتصل بالرغبة في كتابة تاريخ بديل بشكل متعمد، يقوم على طمس الوقائع التاريخية ودلالات الارتباط بالمكان، والمصدر الأصلي للتراث المستلب، وأهله الحقيقيين.

تقع الجزائر ومن ورائها دول العالم العربي والإسلامي في صميم الاستهداف الموجه لتراثها وقيمها الثقافية، وهو ما يحتم عليها التحرك بشكل عاجل ومدروس وفعال، في التصدي للتهديدات الواقعة على ذلك التراث، وإرساء مستوى عال من الحس المدني وتثمين الموروث الثقافي، وأن يخضع إدخال التكنولوجيا في التعامل معه، لمتطلبات الأمان ومعايير التنمية وتطوير موارد الدخل، والنهوض بقطاع السياحة، ودور إيجابي للمؤسسات التعليمية ومراكز البحث، تنصدها في ذلك الجامعة ومختبراتها.

قائمة المراجع:

الكتب :

(¹)- بيدروسولي جونيور(خوسيه لوز) وآخرون، دليل إدارة المخاطر للتراث الثقافي، تر: ماري عوض، المركز الدولي لدراسة حفظ وترميم الممتلكات الثقافية، روما، إيطاليا، 2016 .

(¹)- نجلاء الخضراء، التراث الشعبي الفلسطيني، مجلة الكاتب، مؤسسة عيال للتبادل الثقافي، العدد 22، فبراير 2019، ص ص 26-32.

(²)- سبيلا(محمد)، الاسس الفكرية لثقافة حقوق الانسان، المغرب: الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2010.

(³)- سمالك(محمد)، المسلمون والتحديات المعاصرة، لبنان: بيروت، دار النفائس، 2006.

(⁴)- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، الرقمنة وحماية التراث الرقمي، القاهرة، 2016.

المقالات:

(1)- الخضراء(نجلاء)، التراث الشعبي الفلسطيني، مجلة الكاتب، مؤسسة عيال للتبادل الثقافي، العدد 22، فبراير 2019، ص ص 26-32.

(2)- المهدي (منى)، الحق في استرداد الممتلكات الثقافية المنهوبة: تطوّر حقوقي في مقارنة مخلفات الاستعمار، مجلة المفكرة القانونية، تونس، العدد 13، ديسمبر 2018م.

(3)- سوكال (إيمان)، رقمنة التراث وأثره على السياحة المستدامة :نماذج دولية وآفاقه في الجزائر، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، المجلد 07، العدد 01، مارس 2020، ص ص 85-102.

(4)- كحلي قلاب(هدى)، رقمنة التراث في الفضاء السيبراني واشكالية الهوية، مجلة أنثروبولوجيا، مركز فاعلون للبحث في الأنثروبولوجيا والعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 03، العدد 01، مارس 2017، ص ص 76-89.

(5)- مزهود (سليم)، مفهوم رقمنة الأرشيف التاريخي؛ وأهمية اكتساب مهاراته، مجلة بيليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات المجلد 02، العدد 08، ديسمبر 2020، ص ص 131-141.

التظاهرات العلمية:

(1)- مشوّح (لبنانة)، المحتوى الثقافي الرقمي في أثناء الأزمة: سياسات وتحديات، مداخلة قدّمت ضمن المؤتمر الثاني لصناعة المحتوى الرقمي العربي بعنوان: المحتوى المعرفي السوري البناء الإدارة الاستثمار، الجامعة الافتراضية بالتعاون مع المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا والمدرسة العربية للعلوم والتكنولوجيا، يومي 01 و 02 سبتمبر 2018م، دمشق، سوريا.

الجرائد والمجلات العامة:

(1)- رواد خير الله، أبو الهول المصري في الصين...جنون الاستنساخ الأثري، جريدة الجريدة، الكويت، العدد 2341، 2014/06/01، ص 22.

(2)- كمال قدورة، الصين تستنسخ بلدة هاليستات النمساوية الجبلية بتكلفة 6 مليارات دولار، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11911، بتاريخ: 2011/07/09م.

المواقع الإلكترونية :

(1)- عبد الوهاب عبد الرزاق التحافي، جرائم التعدي على الممتلكات الثقافية، جريدة الزمان، العراق، 2015/07/21، متوفر على الرابط الإلكتروني: <http://bit.ly/3ax8HO1>

- (2)- ريم الزاهد، تعرف على معايير اختيار المواقع الأثرية لقائمة التراث العالمي، منشور بتاريخ: 2019/04/13،
تم التصفح بتاريخ: 2021/02/04، متوفر على الرابط الإلكتروني: <http://bit.ly/3dmbOK8>
- (3)- وكالة الأنباء الجزائرية، الرقمنة في خدمة التراث الثقافي الجزائري، منشور بتاريخ: 2020/10/14م، اطلع عليه بتاريخ 2021/02/08م، متوفر على الرابط الإلكتروني: <http://bit.ly/2LZblm7>
- (4)- محمد عبد الرحمن، هل أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي سوقا لتهريب آثار الشرق الأوسط؟، منشور بتاريخ 2020/06/25، اطلع عليه بتاريخ: 2021/02/04، متوفر على الرابط: <http://bit.ly/2Zq1YPx>
- (5)- إدوارد فوكس، علم الآثار الجوي يقدم نافذة جديدة على المواقع القديمة، تر: موقع الفنار للإعلام، 2019/04/24م، اطلع عليه بتاريخ: 2021/02/10م، متوفر على الرابط: <https://bit.ly/3dp4dKW>
- (6)- منى إسماعيل ومحمود عبد الباقي، استنساخ الآثار: كارثة تطيح بالاقتصاد وتهدد السياحة، منشور بتاريخ: 2014/05/17م، اطلع عليه بتاريخ: 2021/02/17م، متوفر على الرابط: <http://bit.ly/3jVXLMN>
- (7)- موقع دار الرقمنة، حفظ التراث الثقافي؛ طرق وأنواع جمع التراث الثقافي، دون تاريخ نشر، اطلع عليه بتاريخ: 2021/02/08، متوفر على الرابط الإلكتروني: <http://bit.ly/2ZngEin>
- (8)- محمد عبد الرحمن، هل أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي سوقا لتهريب آثار الشرق الأوسط؟، منشور بتاريخ 2020/06/25، اطلع عليه بتاريخ: 2021/02/04، متوفر على الرابط: <http://bit.ly/2Zq1YPx>
- (9)- نقلا عن: موقع BBC عربي، كيف تحفظ التكنولوجيا الآثار من تدمير تنظيم "الدولة الإسلامية"، جريدة الزمان، 2015/11/21، العدد 5265، ص 18.
- (10)- سارة نبيل، تحذير من اختفاء مواقع أثرية شهيرة من خريطة العالم قريباً، منشور بتاريخ: 2018/10/17، اطلع عليه بتاريخ: 2021/02/04، متوفر على الرابط الإلكتروني: <https://bit.ly/3pz5aTk>
- (11)- موقع الانترنتبول، قاعدة بيانات الانترنتبول للأعمال الفنية المسروقة، عبر: <http://bit.ly/3dwFGnx>
- (12)- سوزان العامري، الاتجار في الآثار: سوق سوداء وأفراد يجهلون قيمة التـاريخ، بتاريخ: 2013/012/03، اطلع عليه بتاريخ: 2021/02/04، متوفر على الرابط الإلكتروني: <http://bit.ly/3preHfg>
- (13)- ستيف سوان، فيسبوك يحظر بيع آثار تاريخية بينها قطع من العراق وسوريا، تحقيق بث على قناة BBC عربي، بتاريخ: 2020/06/24م، اطلع عليه بتاريخ: 2021/02/02م، متوفر على الرابط: <http://bbc.in/2ZoE4nv>
- (14)- أشرف رفيق، الموناليزا مقابل حفنة دولارات في الصين، منشور بتاريخ: 2006/06/15م، اطلع عليه بتاريخ: 2021/02/17، متوفر على: <http://bit.ly/3dnhZOd>
- (15)- هديل عادل، الصين تنسخ أشهر مدن العالم على أراضيها، 2018/10/08، اطلع عليه بتاريخ: 2021/02/16، متوفر على الرابط: <http://bit.ly/3doxF3G>

- (16)- نادر محمد، الصين تستنسخ تصاميم المدن الاوربية العريقة لبناء مثيلا لها على أراضيها، منشور بتاريخ: 2013/05/21م، اطلع عليه بتاريخ: 2021/02/15، متوفر على الرابط: <http://bit.ly/2OJ80s9>
- (17)- موقع عربي 21، نسخة صينية "مقلدة" من "أبو الهول" ومصر تشتكي!!، 26/05/2014م، اطلع عليه بتاريخ: 2021/02/15، متوفر على الرابط: <http://bit.ly/2OJlZrM>
- (18)- شيماء أبو عميرة، "إسرائيل" تسرق التاريخ والتراث والفن المصري الفلسطيني، منشور بتاريخ: 2020/11/13م، اطلع عليه بتاريخ: 2021/02/07، متوفر على الرابط الالكتروني: <http://bit.ly/3auBnac>
- (19)- بسنت جميل، نصوص مسروقة... 2500 نص نادر من العالم الإسلامي تعرضها مكتبة إسرائيل، منشور بتاريخ: 2020/06/09، اطلع عليه بتاريخ: 2021/02/07، متوفر على الرابط الالكتروني: <http://bit.ly/3k74hk0>
- (20)- هيثم محمد أبو الغزلان، التراث الفلسطيني بين مخاطر ضياعه والحفاظة عليه ، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد 149، أيار 2014، متوفر على الرابط: <http://bit.ly/3k15ARb>